

## إسرائيل: يجب إبطال تصنيف منظمات المجتمع المدني الفلسطينية كمنظمات إرهابية

تتضامن اللجنة الدولية للحقوقيين مع "الحق" وخمسة منظمات مجتمع مدني فلسطينية أخرى تم تصنيفها "منظمات إرهابية" في 19 تشرين الأول/أكتوبر من قبل وزير الدفاع الإسرائيلي بيني غانتز بموجب [قانون مكافحة الإرهاب الإسرائيلي لعام 2016](#)، بناء على ادعاء غير مثبت ولا أساس له بأن هذه المنظمات "تنتمي إلى وتشكل ذراعاً للقيادة التنظيمية" للجهة الشعبية لتحرير فلسطين.

نطالب السلطات الإسرائيلية بإبطال تصنيف المنظمات الست، وهي مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، مؤسسة الحق؛ الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال - فلسطين؛ اتحاد لجان العمل الزراعي؛ مركز بيسان للبحث والاندماج؛ واتحاد لجان المرأة الفلسطينية، على أنها إرهابية على وجه الفور.

إن عمل "الحق" وباقي منظمات المجتمع المدني في مجال توثيق الجرائم الخطيرة بموجب القانون الدولي المرتكبة في سياق الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، والسعي لمحاسبتها، ومن ضمن ذلك المحاسبة أمام المحكمة الجنائية الدولية، أمر هام جداً في الدفاع عن حقوق الإنسان. لا يجب أن يتم الخلط بأي شكل من الأشكال بينه وبين الإرهاب أو النشاط الإجرامي.

منذ العام 1979، عندما تم تأسيس منظمة الحق في الضفة الغربية كمنظمة مرتبطة باللجنة الدولية للحقوقيين، وأول منظمة حقوق إنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، باتت المنظمة تقود بلا هوادة النضال في سبيل سيادة القانون وحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، من خلال قيامها بتوثيق الانتهاكات الجسيمة لقانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي من قبل السلطات الإسرائيلية، بالإضافة إلى انتهاكات من قبل السلطات الفلسطينية، بالإضافة لدعمها للضحايا، والسعي نحو المحاسبة. نُشر أول تقرير لمنظمة الحق عام 1980 مع اللجنة الدولية للحقوقيين بعنوان: [سيادة القانون في الضفة الغربية](#).

يحمل تصنيف السلطات الإسرائيلية معه خطر العقوبات القانونية الجسيمة ضد منظمة الحق وموظفيها. يمكن أن يواجه المدير العام لمنظمة الحق، شعوان جبارين، وهو من مفوضي اللجنة الدولية للحقوقيين وعضو هيئتها التنفيذية، حكماً قضائياً قد يصل لحوالي 25 سنة في السجن؛ كما يمكن أن يتعرض موظفو الحق لخطر المتابعة القضائية والسجن؛ بالإضافة لخطر مصادرة أموال وممتلكات المنظمة؛ وإغلاق مكاتبها. في حال تم المضي قدماً بهذه الإجراءات فإنها تصل لمستوى الاضطهاد.

إن العملية التي قادت إلى هذا التصنيف لا تتوافق مع المبادئ الدولية للإجراءات المحققة والمحاكمة العادلة. لا تزال الأدلة التي قادت إلى التصنيف سرية، نتيجة أسباب مزعومة تتعلق بالأمن القومي. لا يمكن لا للحق أو لممثليها الوصول إلى هذه الأدلة.

إن إجراءات المطالبة ضد "تصنيف مؤقت" أمام وزارة الدفاع الإسرائيلية تفتقد إلى أبسط ضمانات الإجراءات القانونية الواجبة، والاستقلالية، والنزاهة. القرار النهائي بخصوص المطالبة هو في يد وزير الدفاع، أي الشخص ذاته الذي أصدر "التصنيف المؤقت" بالأساس.

لا يمكن تحدي الأوامر والإجراءات القانونية بموجب قانون مكافحة الإرهاب، ومن ضمن ذلك تصنيفات "المنظمات الإرهابية"، إلا أمام المحكمة الإسرائيلية العليا، بصفتها محكمة العدل العليا، والتي تعمل بهذه الصفة كمحكمة ابتدائية ومحكمة درجة أخيرة في جلسة استماع من جانب واحد مع الحكومة، تقدم فيها الدليل السري الذي لا يمكن أن يتم الاطلاع عليه أو تحديه من قبل المنظمات المتأثرة به.

نطالب الحكومات والمجتمع الدولي بمجمله بأن يرفضوا هذه التصنيفات الجائرة وألا يُعْمَلْهَا، وأن يضمن أن تتمكن المنظمات المعنية بمتابعة عملها الجوهري بدون أية عوائق.

## Commissioners

Kyong-Whan Ahn, Professor Emeritus, Seoul National University Law School  
Justice Adolfo S Azcuna, Philippine Judicial Academy Chancellor Emeritus  
Dame Silvia Cartwright, former judge of the High Court of New Zealand, of the Extraordinary Chambers in the Courts of Cambodia and former Governor-General of New Zealand, PCZM, DBE, QSM  
Martine Comte, Honorary Prime President of Orléans's Court of Appeal  
Roberta Clarke, Chair, ICJ  
Radmila Dragicevic Dacic, Judge of the Supreme Court of Cassation in Serbia  
The Hon. John Dowd AO QC  
Gamal Eid, Executive Director, The Arabic Network for Human Rights Information (ANHRI), Egypt  
Leilani Farha, Global Director, the Shift, and Former UN Special Rapporteur on the Right to Housing (2014-2020)  
Nahla Haidar El Addal, UN-CEDAW, Vice-Chairperson  
Robert Goldman, ICJ President and Professor of Law and Louis C James Scholar, American University Washington College of Law  
Gulnora Ishankhanova, Lawyer, Uzbekistan  
Hina Jilani, Former Special Representative of the UN Secretary General on Human Rights Defenders  
Judge Qinisile Mabuza, Principal Judge of the High Court of Eswatini  
Juan E. Mendez, Professor of Human Rights Law in Residence (Former UN Special Rapporteur on Torture (2010-2016)), Washington College of Law  
Willy Mutunga, ICJ Commissioner - Kenya  
Egbert Myjer, Former Judge ECHR (2004-2012) elected in respect of The Netherlands  
Belisario dos Santos Jr., Ordem dos Advogados do Brasil (Brazilian Bar Association)  
Michael Sfard, Adv., Israel  
Kalyan Shrestha, Former Chief Justice of Nepal and Coordinator of the Constitution Watch Group in Nepal  
Wilder Tayler, ICJ Commissioner – Uruguay

## Honorary Members

Andrew Clapham, Graduate Institute of International and Development Studies, Geneva  
Rajeev Dhavan, Senior Advocate, Supreme Court of India  
The Hon Elizabeth Evatt AC, former Chief Judge of Family Court of Australia  
Jenny E. Goldschmidt, Emeritus Professor in Human Rights Law, Netherlands Institute of Human Rights (SIM), Utrecht University  
Prof. (em.) dr. P.J.G. Kapteyn, Former Member of the Dutch Council of State  
Manfred Nowak, Professor of International Law at Vienna University and Secretary General of the Global Campus on Human Rights in Venice  
Michèle Rivet, Former Vice President, ICJ, and Former Chief Justice, Quebec Human Rights Tribunal

## Sections and Affiliates

Geir Kjell Andersland, Head of Committee on the Rights of Children, ICJ Norway  
Terje Einarsen, Chairperson of ICJ Norway  
Donald T. Fox, Chairman, American Association for the International Commission of Jurists, Fox Horan & Camerini, LLP  
Frida Halvorsen, Board Member and Head of ICJ Student's Network, ICJ Norway

Ketil Lund, Former ICJ Commissioner, ICJ Norway

Zahid Rajan, KenyansforPalestine

Dr Eva Rieter, Dutch Section of the International Commission of Jurists (NJCM), Senior Researcher and Lecturer/Assistant Professor in Public International Law, Radboud University Nijmegen, the Netherlands

Dhr. Mr. Marcel van der Stroom, Legal and Strategic Officer, Dutch Sector of the International Commission of Jurists (NJCM)